

اليمن: منحة الديزل السعودية تغطي احتياجات شهرين

9 مليارات ريال للأجهزة المنزلية في السعودية

■ صنعاء - رويترز

قال وزير النفط اليمني، هشام شرف، أمس السبت (31 ديسمبر/كانون الأول 2011)، إن منحة ديزل سعودية ستكفي لتلبية حاجات اليمن لمدة شهرين. وأبلغ الوزير شرف «رويترز» أن استهلاك الديزل في اليمن يبلغ 260 ألف طن شهرياً بقيمة 280 مليون دولار.

وأضاف أن اليمن يبيع الديزل بنسبة 25 في المئة من كلفته بسبب الدعم الحكومي وأن المنحة السعودية ستغطي احتياجات وقود الديزل في اليمن لشهرين.

وكانت مصادر بالصناعة قالت يوم الخميس (29 ديسمبر/كانون الأول 2011)، إن «أرامكو» السعودية تسعى إلى شراء الوقود لمنح اليمن نحو 500 ألف طن من المنتجات في يناير/كانون الثاني 2012. وتلك هي المرة الثانية في ستة أشهر التي تعتمد فيها السعودية إلى مساعدة جاراتها الجنوبي بالوقود وسط أزمة سياسية.

وتخشى السعودية من أن يتطور الوضع في اليمن إلى حرب أهلية. ووافق الرئيس اليمني علي عبدالله صالح على التخلي بعد 11 شهراً من الاحتجاجات العارمة.

وتعمل حكومة ائتلافية من أعضاء في حزبه وشخصيات معارضة بالتعاون مع نائب صالح والذي يتولى صلاحيات الرئاسة حالياً لإجراء انتخابات رئاسية في فبراير/شباط. من



استهلاك الديزل في اليمن يبلغ 260 ألف طن شهرياً بقيمة 280 مليون دولار

ناحية أخرى قال شرف إن إنتاج حقل المسيلة النفطي يبلغ 70 ألف برميل يومياً. ويتولى اليمن إدارة الحقل حالياً بعد انتهاء عقد لشركة النفط الكندية نيكسين دون تجديده. وقد اعتمد اليمن على منحة سعودية قدرها ثلاثة ملايين برميل من النفط الخام لتشغيل مصفايته في بونيو/حزيران عندما توقف خط أنابيب رئيس بعد تفجيرات: ما تسبب في

إنتاج فنزويلا من النفط سيصل إلى 3.5 ملايين برميل

■ كراكاس - رويترز

قال الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز، يوم الجمعة (30 ديسمبر/كانون الأول 2011)، إن إنتاج بلاده من النفط سيصل إلى 3.5 ملايين برميل يومياً بحلول نهاية 2012.

ويبلغ إنتاج فنزويلا حالياً نحو 3 ملايين برميل يومياً. وقال تشافيز في كلمة أذاعها التلفزيون الفنزويلي: «إننا نسبر بكل طاقنا في هذا والخطة جاهزة (...) بحلول نهاية 2012 سنصل إلى ثلاثة ملايين ونصف مليون برميل من الخام يومياً».

ومنذ 2009 تواجه فنزويلا -العضو في منظمة «أوبك» -

أزمة وقود تفاقت إلى مصادمات أسفرت عن قتلى بمحطات البنزين الفارغة. وتم إصلاح خط الأنابيب خلال الصيف لكنه توقف مجدداً إثر هجمات في أكتوبر/تشرين الأول. وكاد توقف إمدادات خط الأنابيب أن يتسبب في إغلاق مصفاة عدن التي يخصص معظم إنتاجها لتلبية الطلب المحلي على الوقود.

صعوبة في زيادة إنتاجها النفطي الحيوي لاقتصاد البلاد على رغم ارتفاع مطرد في أسعار الخام وامتلاكها بعضاً من أضخم الاحتياطيات في العالم.

ويقول منتقدون، إن حكومة تشافيز لا تستثمر بشكل كاف في زيادة الإنتاج. وقال تشافيز إن معظم الإنتاج الجديد سيأتي من حزام أورينوكو للخامات الثقيلة، إذ تعمل شركة النفط الفنزويلية المملوكة إلى الدولة في مشاريع جديدة مع شركاء أجانب من بينهم شركة إيني الإيطالية وشركة ريبسول الإسبانية. وتأمل شركة النفط الفنزويلية بأن تبدأ المشاريع الجديدة الإنتاج في 2012.

الأميركيون سينفقون أكثر في 2012

وضمنت القائمة مدينة أمستردام الهولندية وهونغ كونغ والصين وهي وجهات لم تكن في قائمة الوجهات العشرين المفضلة للعام 2011. وقال رئيس مؤسسة ترافل ليدرز فرانشايز غروب، التي أجرت الاستطلاع، روجر إي. بلوك: «من المشجع جداً أن نرى هذا الرواج الكبير لهذه المجموعة المتنوعة من الوجهات العالمية».

وأضاف أنه أمر جيد أن يرى اهتمامات الأميركيين تتجاوز الوجهات المفضلة المتوقعة مثل لندن وروما وتتجه بأعداد كبيرة إلى مدن مثل هونغ كونغ وبكين في آسيا وأمستردام وبرشلونة في أوروبا.

وقالت 40 في المئة من الشركات التي شملها الاستطلاع إنها سجلت حجوزات أعلى للعام 2012 بينما قالت 40.8 في المئة إن الحجوزات كما هي وقالت 19.7 في المئة إن الحجوزات انخفضت عن مستواها في 2011.

■ نيويورك - رويترز

على رغم الوضع الاقتصادي المضطرب يعززم الأميركيون السفر إلى أماكن أبعد وإنفاق مبالغ أكبر في 2012 بحسب نتائج استطلاع. وأظهر الاستطلاع الذي شمل 640 شركة سياحية أن حجوزات الرحلات البعيدة إلى أوروبا وآسيا وأستراليا للعام 2012 قد ارتفعت واحتلت 11 مركزاً من أكثر 20 وجهة مفضلة للسائحين الأميركيين.

وقالت أكثر من 90 في المئة من الشركات التي شملها الاستطلاع إن زبائنهم سينفقون المبالغ السابقة نفسها أو أكثر على السفر في 2012. وظلت الوجهة المفضلة الأولى والثانية للعام 2012 بناء على الحجوزات الفعلية هما الرحلات البحرية في الكاريبي ومنتجع كانكون المكسيكي كما كانتا في استطلاع 2011.

السعودية ترفع سعر

شحنات يناير من البروبان

قال مصدر بالصناعة أمس السبت (31 ديسمبر/كانون الأول 2011)، إن شركة أرامكو السعودية التي تديرها الدولة قد حددت سعر عقد شحنات يناير/كانون الثاني 2012، من البروبان عند 850 دولاراً للطن بزيادة 80 دولاراً عن مستوى ديسمبر.

ورفعت الشركة أيضاً سعر شحنات يناير من البوتان 90 دولاراً عن مستوى ديسمبر ليصل إلى 910 دولاراً للطن بحسب ما ذكر المصدر.

وتتجج أسعار البروبان والبوتان السعودية معياراً لتسعير مبيعات الشرق الأوسط من غاز البترول المسال.

الصين: السياسة النقدية

ستظل متحفظة

قال البنك المركزي الصيني أمس السبت (31 ديسمبر/كانون الأول 2011)، إن الصين ستواصل اتباع سياسة نقدية «متحفظة» في العام الجاري (2012)، ويأتي بيان البنك «المركزي» بعد تصريحات لمحاظف البنك، تشو شياو تشوان، في مقابلة مع مجلة محلية بأن الصين ليست بعيدة عن جعل اليوان قابلاً للتحويل التام في الحساب الرأسمالي.

وكان «البنك المركزي» خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك التجارية نهاية نوفمبر/تشرين الثاني، وذلك للمرة الأولى في ثلاثة أعوام بهدف تخفيف القيود الائتمانية وتعزيز الاقتصاد الذي ينمو بأبطأ وتيرة له منذ العام 2009.

الاقتصاد السنغافوري

نما 4.8 % في 2011

قال رئيس وزراء سنغافورة، لي هسين لونغ، أمس السبت (31 ديسمبر/كانون الأول 2011)، إن اقتصاد سنغافورة نما 4.8 في المئة في 2011؛ ما يشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للدولة المدينة قد انكمش انكماشاً حاداً في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام.

وقال لي في رسالة بمناسبة العام الجديد: «حققنا نمواً معتدلاً قدره 4.8 في المئة هذا العام». وأضاف «البيئة الخارجية يتبوهها عدم التيقن. مشكلات الديون في أوروبا أبعد ما تكون عن الحل. يبدو أن العام الجاري (2012) سيكون عاماً صعباً للاقتصاد العالمي. وكونها بلداً صغيراً ومفتوحاً فإن سنغافورة ستأثر بلا ريب».

وتشير نسبة النمو البالغة 4.8 في المئة التي أعلنها لي إلى أن اقتصاد سنغافورة قد انكمش نحو عشرة في المئة في الربع الأخير من العام، وذلك على أساس فصلي معدل في ضوء العوامل الموسمية.

وتعلن سنغافورة يوم الثلاثاء المقبل (3 يناير/كانون الثاني 2012)، تقديرات أولية للناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير.



روجر إي. بلوك

العام 2011 شهد تحولات في تركيبة الثروات الخاصة على مستوى العالم

الجانب الاقتصادي.

وستعاني القروض الائتمانية العقارية في الغرب أزمة ثقة متبادلة بين المستهلك والمؤسسات المالية فضلاً عن التأثير السلبي على تمويل صناديق التقاعد على المدى البعيد وتمويل الخدمات الاجتماعية التي سوف تحتاجها المجتمعات الغربية التي تضم نسبة كبيرة من السكان المسنين.

في المقابل ترصد الدراسة باهتمام بالغ تطورات التعامل مع الثروات الخاصة في شرق آسيا؛ إذ أدى الانتعاش الاقتصادي والنمو السكاني هناك إلى ازدهار إدارة الثروات الخاصة تدريجياً وعلى مستويات مختلفة.

وتشير الدراسة إلى أن الشركات هناك بدأت في التعامل مع أرباحها وثرواتها بطرق متنوعة ترمي جميعها إلى الاستفادة من تلك الثروات في مجالات مختلفة ما يشجع أيضاً البنوك والمؤسسات المالية على ابتكار العديد من الأدوات لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء.

ورصدت زيادة في أنشطة قروض قطاعات التمويل الصناعي والعقاري والتجاري والاتجار في العملات الأجنبية والخدمات المالية المتعلقة بتأسيس ومراقبة أداء عمل الشركات.

وبحسب الدراسة فإن البنوك الدولية الكبرى تستفيد من كل تلك التوجهات بتركيزها على المؤسسات الصناعية والتجارية ذات البعد الدولي في حين تتقاسم البنوك المحلية في شرقي آسيا التعامل مع الشركات الصغرى والمتوسطة وشريحة الطبقة المتوسطة التي بدأت تأخذ مكانها بين أصحاب الثروات في العالم.



بدأت الشركات في شرق آسيا التعامل مع ثرواتها بطرق متنوعة

■ جنيف - كونا

أكدت دراسة صادرة عن بنك كريدي سويس السويسري أن العام 2011 شهد تحولات جوهرية في تركيبة الثروات الخاصة على مستوى العالم بسبب بروز دور الدول صاحبة الاقتصادات الناشئة والصدمات التي تسببت فيها الأزمة المالية العالمية.

وتوضح الدراسة أن نسبة 55 في المئة من الثروات الخاصة في العالم أصبحت في الدول ذات الاقتصادات الناشئة، ولاسيما في المنطقة الشرق آسيوية، باستثناء اليابان.

وذكرت أن معدلات الناتج القومي الخام لتلك الدول تضاعفت خلال العقدين الماضيين؛ أي من نسبة 9 في المئة في العام 1990 إلى 18 في المئة في العام 2010، ومن المتوقع أن تصل تلك النسبة إلى 39 في المئة مع حلول العام 2030. وتسرى الدراسات أن معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول تتعاظم بصورة غير عادية، حتى أن نسبة الطبقة المتوسطة من بين شريحة السكان ستقارب مع نسبة تلك الشريحة في الولايات المتحدة مع حلول العام 2025.

وتضرب الدراسة مثلاً على تحسّن معدلات الدخل في تلك الدول بأن نسبة مدّخرات الفرد العادي في الصين ارتفعت في الفترة ما بين العامين 2000 و2010 بنسبة ثلاثة أضعاف؛ ما انعكس إيجاباً على معدلات الاستهلاك المحلية التي تدعم معدلات النمو الاقتصادي.

في الوقت ذاته تركزت الدراسة على أهمية عنصر نسبة النمو السكاني في

أوروبا ومنطقة شرق آسيا (باستثناء اليابان)؛ إذ انخفضت معدلات المواليد في الدول الغربية التي تعاني تبعات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية متمثلة في العديد من إجراءات التقشف.

وأوضحت الدراسة أن هذه الأوضاع خلقت نوعاً من عدم التوازن في نسب الثروات الخاصة بين تراجعها في الدول الغربية من ناحية في مقابل زيادتها في الدول الآسيوية التي شملتها الدراسة حيث يمثل أصحاب الثروات فيها شريحة عمرية تتراوح بين سن الأربعين والخامسة والأربعين عاماً.

كما ترى الدراسة أن اعتماد اقتصادات تلك الدول على التصدير إلى الولايات المتحدة وأوروبا هو إحدى دعائم نموها الاقتصادي إلا أن النمو السكاني الكبير فيها يساعد أيضاً في دعم هذا الاقتصاد على المدى البعيد حتى وإن تراجعت الصادرات

إلى الغرب. وتقرن الدراسة بين تأثير معدلات النمو السكاني على النمو الاقتصادي إذ لا تميل المجتمعات ذات الغالبية من كبار السن مثلما هي الحال في الغرب إلى تنشيط الاقتصاد الاستهلاكي فينعكس سلباً على التصنيع الوطني ويقلل من إجمالي الناتج المحلي الخام.

في الوقت ذاته تشير الدراسة إلى أن تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سيترك بصمات تتناقلها أجيال مستقبلية في أوروبا والولايات المتحدة وذلك بتأثير برامج التقشف والديون السيادية التي ستوارثها أجيال.

وتتمثل تبعات تلك الأزمة في احتمال لجوء العديد من الدول الغربية إلى زيادة معدلات الضرائب وما سينجم من سياسات التقشف على العديد من المجالات ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة مع